

الإعلام المصري يخرج عن صمته بعد صدمة المظاهرات

إنكار الخبر لا يكفي لإقناع الجمهور المنفتح على الفضاء التلفزيوني والرقمي

خرجت وسائل الإعلام المصرية عن صمتها الطويل في التعامل مع الأحداث السياسية، بعد أن واجهت صدمة تضخم المظاهرات على القنوات الإخوانية في قطر وتركيا، ووجدت أن مواجهة الجمهور وتوفير المعلومة التي يحتاجها، هما السياسة الأمثل لوقف سيل الشائعات والأخبار الكاذبة.

أحمد جمال صحافي مصري

القاهرة - بدأت بعض وسائل الإعلام في مصر في كسر حاجز الصمت والتخلي عن سياسة التجاهل حيال الأحداث المحلية، بعد الفيديوهات التي بثتها شخصيات معارضة على مواقع التواصل الاجتماعي على مدار شهر. وتناولت برامج تلفزيونية مسائية عديدة، المظاهرات المحدودة التي ضخمها معارضون، واستغللتها قنوات تابعة لجماعة الإخوان، تبث من قطر وتركيا لنشر أخبار كاذبة ومضللة. ما جعل الدماء السياسية تضح في عروق وسائل الإعلام المصرية بعد فترة من التجميد، عندما أصبح خطابها منحصرًا في تزيين ما تليقه عليها الحكومة، وتبني برامج ترفيحية بعيدة عن صلب السياسة في مصر.

الإعلام بحاجة إلى أفكار نوعية وتغيير في المحتوى، وتوفير هامش مناسب من الحرية تلبية لحاجة المصريين للمعلومة

ويبدو أن وسائل الإعلام كانت بحاجة إلى صدمة أو هزة عنيفة لتدرك خطورة الدور الذي يلعبه الإعلام في تشكيل الرأي العام، وتخرج عن الإطار المحدود الذي حكم توجهاتها، وفي معظمه كان متخليًا عن الشق السياسي، بما منح منصات الإخوان العلنية والمستقرة فرصة للانفراد بالساحة وتضخم أحداث محلية، والتأثير في وجدان المواطنين، ومحاولة هز ثقتهم في مؤسساتهم الحيوية. ويرى البعض من الخبراء أن على الإعلام أن يكون متسقًا مع ترقق الجمهور المعرفة، حتى دون وجود



استفاقة متأخرة

للقيام بمهام الدفاع عن الدولة يؤكد أهميته لكن لن يكون كافيًا للحكم عليه الآن، وربما يواجه العديد من المعوقات مع استمرار التضيق في المجال العام، خاصة أن مفردات الحركة الأساسية تدور رحاها على مواقع التواصل الاجتماعي، وليس الإعلام التقليدي الذي فقد جموره، وبحاجة إلى معالجات متفككة من خارج الصندوق. وازاحت أزمة الاحتجاجات وروادها المتباعدة جانبًا من الغيوم التي خيمت على أداء الإعلام المصري، وجعلته فاقده الثقة والمصداقية وغير قادر على التعامل مع تطورات التكنولوجيا الرقمية التي لن تفلح معها الخطب العمصاء والديماغوجية السياسية، وتفرض تقديم رؤى واقعية تراعي طبيعة الأجواء العالمية، والحرص على صناعة محتوى مقنع كوسيلة لمواجهة سيل الأكاذيب التي تعرضت لها الدولة المصرية.

أمام استضافة بعض رموز المعارضة الوطنية، وساهم فتح بعض النوافذ وتحرر الإعلام نسبيًا من التضيق الذي فرض عليه سابقًا، في سد جانب من المساحة العريضة التي استغلها إعلام قطر وتركيا، وجاءت النجاحات من رحم تغليب الكفاءة والمهنية، وبدأت تتقلص عملية التجاوب مع الشائعات الخارجية. وقال الخبير الإعلام هشام قاسم، إن ما حدث في الإعلام المصري "نوع من الحركة لم تتحدد معالمه بعد، وظهر عليه ارتباك نتيجة قوة الصدمة التي حدثت، وستتحدد الفترة المقبلة ما إذا كان هناك إصلاح حقيقي للإعلام من عدمه، وذلك سيكون بحاجة لفترة طويلة لبلورة رؤى واضحة ونهائية". وأوضح "العرب"، أن مشكلة الإعلام في مصر تكمن في إضعافه بشكل مبالغ فيه، وبالتالي فإن استدعائه على عجل

إعلام محلية أداة جيدة لمجابهة الخطاب المضاد، واستعادة فئات غائبة من الجمهور تستمر عدد كبير منها مساء السبت والأحد أمام شاشات كانوا هجروها الأحداث مضمونها وعدم مجارات الأحداث السياسية. وقالت مصادر "العرب" إن تجربة استعادة الإعلام لجزء من لياقته تجعل الحكومة تفكر جديًا في مراجعة لياتها الحالية وتوسيع مساحة التجاوب مع الأحداث والتخلي عن سياسات دفن الرؤوس في الرمال التي كبتت الدولة خسائر باهظة. وتكشفت المصادر أن هناك مقدمي برامج وصحافيين سيتم إبعادهم عن الساحة الإعلامية بعد أن فقدوا مصداقيتهم تمامًا، وفتشوا في مواجهة الإعلام المضاد باحترافية عالية، وتسريع عملية التغييرات المنتظرة في الكثير من المناصب القيادية، والدفع بوجوه غير ملوثة سياسيًا، وفتح المجال

وأضاف في تصريح لـ "العرب"، أن زول فضائيات مصرية لميادين قيل إنها شهدت تظاهرات يعز مقدمها للتغيير، ويوحى بأن هناك خطة في هذا الاتجاه تتجنب الأخطاء، لأن مواكبة الإعلام لما يحدث من تطورات لحظة بلحظة مسألة مهمة لعدم ترك الساحة للقنوات التي تبث من تركيا وقطر واستثمرته بطريقة سياسية. وأشار المرسي إلى أن تحديث الشاشات والاستعانة بوجوه جديدة ليسا كافيًا، وإنما الأمر بحاجة إلى أفكار نوعية وتغيير كبير في المحتوى، وتوفير هامش مناسب من الحرية يثري المصريين، ويجعلهم أكثر قدرة على التعامل مع حروب مواقع التواصل، ويحرم من يترصون بهم من المزايا التي حصلوا عليها جراء الغياب عن التفاعل. وبدأ تفكيك بعض القيود خلال اليومين الماضيين، بما وفر لوسائل

مطالب دولية لإنقاذ الصحافة في تركيا

وقم تصنيف المئات من الصحافيين كعناصر إرهابية مجرد قيامهم بمهامهم وتمت محاكمتهم دون أي أدلة، كما يتم القضاء على سيادة القانون في تركيا بشكل ممنهج. وشهد الأسبوع الماضي إسقاط إدانات ستة من العاملين في صحيفة جمهوريت، وتمت المطالبة بسجن الصحافي أحمد شيبك لمدة 30 عامًا بحجة الترويج للإرهاب وتعرض لاتهامات لا أساس لها من الصحة كإهانة الدولة التركية. وقال محاميان في صحيفة جمهوريت التركية المعارضة إن محكمة الاستئناف العليا في البلاد قضت، الخميس، بإطلاق سراح ستة صحافيين سابقين في الصحيفة كانوا مسجونين في تهم تتعلق بالإرهاب.

في تركيا وإنهاء الاعتداءات على حرية الإعلام والمجتمع المدني. وأشارت إلى الضغوط الكبيرة التي يواجهها الصحفيون والإعلاميون ورفع دعاوى تعسفية بحق الصحافيين والمؤسسات الإعلامية وحجب المواقع الإلكترونية. وأوضحت في رسالتها، أن الحكومة التركية على مدار الثلاث سنوات الأخيرة، كثفت سياستها القمعية تجاه المعارضة، ولم تعد هناك حرية للتعبير عن الرأي. وعلى الرغم من إلغاء حالة الطوارئ في يوليو 2018 لا تزال تتواصل الضغوط الحكومية تجاه الإعلام والمجتمع المدني. ومنذ المحاولة الانقلابية الفاشلة عام 2016 تم إغلاق 180 مؤسسة إعلامية على الأقل وحظر الدخول إلى أكثر من 220 ألف موقع إلكتروني واعتقل 132 صحافيًا وإعلاميًا على الأقل.

جنيف - تقدمت منظمات إعلامية دولية برسالة مشتركة إلى لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة تطالب بالتحرك من أجل اتخاذ إجراءات عاجلة لضمان حرية الصحافة وسيادة القانون في تركيا. وطالبت 12 منظمة دولية خلال الجلسة الثانية والأربعين للجنة حقوق الإنسان المنعقدة حاليًا في جنيف، بالعمل على إنهاء السياسات القمعية التي تمارسها الحكومة ضد حرية الصحافة والتعبير عن الرأي، وفق ما ذكرت صحيفة "زمان" التركية. وأعربت المنظمات في الرسالة المشتركة عن المخاوف بشأن مواصلة الحكومة التركية ضغوطها على المجتمع المدني والإعلام بما يشمل إصدارها العشرات من أحكام السجن. ودعت المنظمات اللجنة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لضمان سيادة القانون

الصحافة تقسم المجتمع

بالوضع الداخلي البريطاني إلى هذه الحالة الانقسامية الخطيرة. أما بوريس جونسون رئيس الحكومة الحالي فقد سربت الصحافة عن مصادر محيطة به أنه قد يلجأ إلى تعليق عمل البرلمان بإرادة ملكية وساعتها أيضًا تم لوم الصحافة كهدا هو انقلاب على الديمقراطية. بعد مدة قصيرة تحقق تعليق البرلمان وتم تعطيل أعماله وصدق ما قالته الصحافة وسكت السياسيون الذين غضبوا في ما سبق. الإعلام الذي يتهم بأنه يقسم المجتمع يبدو اتهامًا سهلاً، عندما يظهر السياسي في برنامج أو في مقابلة صحافية ويمس أطرًا سياسية أخرى ويوجه اتهامات سوف تجد الصحيفة أو المؤسسة الإعلامية نفسها في مرمر النيران. لماذا استضافت هذا الشخص ولماذا سألته المحاور أو مقدم البرنامج تلك الأسئلة، وأن القناة الفضائية أو الصحيفة منحازة وتصطاد في الماء العكر. هذا الاتهامات كثرت بشكل غير مسبوق وتظهر حالما يكون خطاب الصحيفة أو المؤسسة الإعلامية بما يخالف توجهات سياسية بعينها. يمكن أخذ أمثلة من العلاقة السيفة للرئيس الأمريكي دونالد ترامب مع صحف ومؤسسات صحافية وإعلامية عريقة وصحافيين معروفين لأنها نحت المنحى الذي ذكرناه وصولًا إلى العراق حيث تكرر قصة مقاضاة الصحافيين والإعلاميين لأسباب ذاتها.

من موضعها أو أنها اجتزت ما قاله. هذه الظاهرة هي أبسط الاتهامات وأكثرها شيوعًا التي يتم إلصاقها بالصحافة وبالصحافي عندما يريد السياسي أن يخرج من تبعات ما قاله، وهي حالة من يبحث عن كيش فداء. يتعلق بحالة بريكتس تساؤلات حول ما إذا كان رئيس الحكومة الأسبق ديفيد كاميرون هو المسؤول عن حالة الفوضى السياسية التي ضربت البلاد بسبب إصراره على الخروج من أوروبا وإجراء الاستفتاء عندما كان رئيسًا للحكومة. وقالت الصحافة إن هناك تسريبات مفادها أن المسؤول البريطاني يشعر بالأسف وهو نادم على ما آلت إليه الأمور. محافظون أكثر انكروا أن تصدر عن المسؤول البريطاني مواقف كنهه لكي لا تخف جنوة المطالبين بالانفصال، لكن اللوم الذي القي على التسريبات التي نشرتها الصحافة سرعان ما تبدد بعد ظهور المسؤول البريطاني نفسه مؤخرًا ليؤكد أسفه وربما ندمه عما جرى ومما لم يكن في حسبانته أن يصل



تاهر علوان كاتب عراقي مقيم في لندن

في المشهد السائد وفي المقابلات الصحافية أو على الشاشات يتخاصم السياسيون ويتقاطعون ويتصارخون وتنقل الصحافة ووسائل الإعلام بكل أمانة تلك السجلات التي لا تنتهي. لكن الساسة بعد أن يخرجوا من الممعة تنتهي صلتهم الآتية بكل الخصومات لأن ذلك من صميم مهمتهم ويوميات عملهم ثم يتابعون تداعيات تلك السجلات في ما بعد. لكن الأمر بالنسبة للصحافة مختلف تمامًا، فهي في تبعها لتلك السجلات وتحليل تداعياتها سوف تدخل شاعت أم أبت وفي الكثير من الحالات في دائرة الانحياز، وأنتم مع من وضد من؟ لن يشفع للصحافة أنها حارس ومرآة وناقل للحقيقة ومحلل لها بل لا بد أن تنحوا منحى آخر قد لا تريد الوصول إليه.

في الصحافة البريطانية مثلًا هناك عدد كبير من كتاب الأعمدة الراسخين الذين لا يمكن أن تخطئهم في الصحف الرئيسية في البلاد ومنهم أيضًا المحللون لاسيما مع وضع صعب وشديد التعقيد هو موضوع خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. أنشأ هذا الوضع استقطابًا شديدًا وغير مسبوق وتجمست بشكل حاد ظاهرة من هو مع ومن هو ضد، أي ضد الطلاق من أوروبا أو البقاء معها. لكن بموازاة ذلك هناك ظاهرة اتهام السياسيين للصحافة بأنها "حرقت أقوال السياسي أو المسؤول أو أنها أخرجتها



قمع متزايد ضد الصحافيين

سيظل مسجونًا على الأرجح. وواجه الصحافيون تهم دعم حزب العمال الكردستاني المحظور، وجمعة حزب التحرير الشعبي اليساري، وشبكة فتح الله كولن التي اتهمها تركيا بالضلوع في الانقلاب الفاشل عام 2016. ومن بين الموقعين على الرسالة المشتركة، الرابطة الدولية لحقوق رسامي الكاريكاتير ولجنة حماية الصحافيين والمركز الأوروبي للإعلام وحرية الصحافة ومؤشر الرقابة والاتحاد الأوروبي للصحافيين ونادي القلم الدولي ونادي القلم في كل من الولايات المتحدة والنرويج وبريطانيا والدنمارك وألمانيا.